الأمم المتحدة
S/2014/208
مجلس الأمن
Distr.: General
24 March 2014
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤)

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ١٧ من قرار مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤)، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ القرار من قبل جميع الأطراف في الجمهورية العربية السورية.

٢ – ويقدم التقرير معلومات عن الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية وتنفيذ العناصر الأساسية للقرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وإيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة والمناطق التي يصعب الوصول إليها، بما في ذلك عبر خطوط التراع وعبر الحدود، والتوسع في عمليات الإغاثة الإنسانية، وحرية مرور الأخصائيين الطبيين والمعدات الطبية، ووسائل النقل والإمدادات الطبية، وسلامة وأمن الموظفين المشاركين في أنشطة الإغاثة الإنسانية.

٣ – ويغطي التقرير الفترة من ٢٢ شباط/فبراير إلى ٢١ آذار/مارس ٢٠١٤. وترد في التقرير بعض المعلومات التي يعود تاريخها إلى ما قبل الفترة المشمولة بالتقرير – في الحالات التي لا تتوفر فيها بعد كامل البيانات للفترة المشمولة بالتقرير، أو في الحالات التي يكون فيها ثمة فائدة من تحديد سياق البيانات المقدمة لإعطاء المجلس صورة كاملة قدر الإمكان عن الحالة في الجمهورية العربية السورية. وتستند المعلومات الواردة في هذا التقرير إلى البيانات المحدودة التي استطاعت الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة الحصول عليها، فضلا عن التقارير الواردة من المصادر المفتوحة، ومن مصادر حكومة الجمهورية العربية السورية ومن لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية.

240314 240314 14-27032 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

ثانيا – التطورات الرئيسية

٤ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تسببت الهجمات العشوائية وغير المتناسبة، بما في ذلك الغارات الجوية، والقصف المدفعي، والقصف بقذائف الهاون، والسيارات المفخخة في المناطق المأهولة بالسكان، في وقوع أعداد كبيرة من القتلى والجرحى في صفوف المدنيين والتشريد القسري الجماعي. وتشير التقارير المتاحة للعموم إلى أن الاشتباكات بين قوات الحكومة وقوات المعارضة قد استمرت في معظم أنحاء الجمهورية العربية السورية. وتواصلت التقارير عن عمليات القصف المدفعي والضربات الجوية، بما في ذلك استخدام البراميل المتفجرة، من قبل قوات الحكومة. وأدت التفجيرات بالسيارات المفخخة والهجمات الانتحارية، بما في ذلك تلك الموجهة إلى أهداف مدنية، إلى وفيات وإصابات في صفوف المدنيين. وأعلنت الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة مسؤوليتها عن العديد من هذه الهجمات. ووقعت اشتباكات أيضا بين جماعات المعارضة المسلحة وجماعات مرتبطة بالدولة الإسلامية في العراق والشام، لا سيما في الشمال. وتعرضت المدن والبلدات الخاضعة لسيطرة الحكومة، بما في ذلك دمشق، لهجمات بقذائف الهاون من جانب جماعات المعارضة المسلحة. وذكرت التقارير أن أعداد القتلى، بمن فيهم المدنيون، تزيد في المتوسط على ٢٠٠ شخص يوميا.

٥ – واتسم القتال بكثافة شديدة، ولا سيما في محافظات حلب ودرعا وريف دمشق. فلقد شُرّد ما لا يقل عن ٥٠٠ ٠٠٠ شخص من الجزء الشرقي لمدينة حلب منذ أواخر كانون الثاني/يناير. وفرّ زهاء ٢٠٠ ٠٠٠ شخص إلى الجزء الغربي من المدينة، وفرّ زهاء ٣٠٠ ٠٠٠ شخص إلى المناطق الشمالية للبلد. ويقيم زهاء ١٠٠ ٠٠٠ شخص من المشردين داخليا في مخيمات قريبة من الحدود التركية، بينما فرّ زهاء ٢٢ ٣٠٠ شخص إلى تركيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتصاعد القتال الضاري في محافظة درعا بين قوات الحكومة وجماعات المعارضة المسلحة، وأدى ذلك إلى تشريد زهاء ١٥٩ ٠٠٠ شخص بحلول نهاية شباط/فبراير. وفي محافظة ريف دمشق، فرّ زهاء ٥٠ ٠٠٠ شخص من مدينة يبرود، التي استعادت قوات الحكومة سيطرتها عليها في ١٦ آذار/مارس، ومن بينهم زهاء ١٤ ٠٠٠ شخص فروا إلى عرسال في لبنان.

٦ – وفيما يخص البلدان المجاورة، وردت تقارير عن وقوع حوادث أمنية عبر الحدود اللبنانية وخط فض الاشتباك في الجولان. وأعلنت جبهة النصرة مسؤوليتها عن هجمات بالصواريخ في وادي البقاع في لبنان في ٣ و ٥ آذار/مارس.

٧ - ورغم البيئة الأمنية المتردية، تواصل الأمم المتحدة وشركاؤها تزويد ملايين الناس بالمساعدة الضرورية لإنقاذ الأرواح. ففي شباط/فبراير، قدم برنامج الأغذية العالمي وشركاؤه المواد الغذائية إلى ٣,٧ ملايين شخص في ١٣ محافظة. وأمكن إيصال المواد الغذائية إلى زهاء ١٨٠ ٠٠٠ شخص في شباط/فبراير وآذار/مارس في مناطق كانت الإمدادات قد قطعت عنها لفترة طويلة من الزمن في محافظات ريف دمشق، ودير الزور، ودرعا، والرقة. وفي الفترة من ٢٢ شباط/فبراير إلى ٨ آذار/مارس، قدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها المواد الإغاثية الأساسية لأكثر من مليون شخص في جميع المحافظات، باستثناء دير الزور. وفي ٢٥ شباط/فبراير، وللمرة الأولى منذ آذار/مارس ٢٠١٣، استطاعت المنظمة الدولية للهجرة الوصول إلى محافظة دير الزور وقدمت المواد الأساسية لإنقاذ الأرواح إلى ١٣ ٠٠٠ من المشردين داخليا. ومنذ ٢٣ شباط/فبراير، قدمت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) المواد الغذائية إلى ١٤٠ ٠٠٠ لاجئ فلسطيني ووفرت التعليم الابتدائي لـ ٤١ ٥٠٠ طفل في جميع أرجاء البلد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وشركاؤها لوازم لمعالجة المياه لفائدة زهاء ١,٨ مليون شخص في محافظتي طرطوس ودير الزور. وكذلك، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، زوّدت منظمة الصحة العالمية زهاء ٤٤١ ٠٠٠ شخص بالأدوية (باستثناء اللقاحات) في محافظات حمص، وحلب، وريف دمشق، ودمشق، وإدلب، والرقة. وتلقى أكثر من ٤٦ ٠٠٠ من المشردين داخليا الرعاية الصحية الأولية عن طريق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في محافظات دمشق، وريف دمشق، وحلب، والحسكة، منذ ٢٢ شباط/فبراير.

٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نُفّذت الجولة الرابعة من حملة التطعيم ضد شلل الأطفال، وشملت ٢,٨ مليون طفل دون سن الخامسة. وارتفع عدد الأطفال المستفيدين من اللقاح في المناطق التي يصعب الوصول إليها، كما أن بعض المناطق التي كان يتعذر الوصول إليها في السابق قد أصبحت ميسورة الوصول جزئيا، نتيجة للتوصل إلى ترتيبات على الصعيد المحلي واتصالات على أرض الميدان، وشملت أجزاء من الغوطة في محافظة ريف دمشق، ونبل وزهرة في شمال محافظة حلب، وأجزاء من مدينة القامشلي.

ثالثا - انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من جانب أطراف النزاع

٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير عرضت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية النتائج التي خلصت إليها في تقريرها (A/HRC/25/65) إلى مجلس حقوق الإنسان. ويذكر التقرير، الذي يتعلق بالتحقيقات التي جرت في الفترة

من ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أن قوات الحكومة وقوات الميليشيا الموالية للحكومة قد ارتكبت جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، بما في ذلك ارتكاب مذابح. كما أن جماعات المعارضة المسلحة ارتكبت جرائم حرب وانتهاكات أخرى للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك ارتكاب مذابح.

١٠ - وخلصت لجنة التحقيق إلى أن قوات الحكومة والميليشيا قد ارتكبت عمليات تعذيب وأعمالا لاإنسانية أخرى تشكل جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. وارتكبت أعمال التعذيب وسوء المعاملة بصورة روتينية في مرافق الاحتجاز الرسمية؛ وعلى يد أجهزة الاستخبارات، وعند نقاط التفتيش المحيطة بالمناطق المحاصرة؛ وفي عمليات اقتحام المنازل؛ وفي إطار عمليات الحصار المفروضة على بعض الأحياء بهدف السيطرة على الناس وحصرهم. وخلصت اللجنة أيضا إلى أن الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية قد أخضعت المدنيين في المناطق الخاضعة لسيطرتها إلى معاناة بدنية أو نفسية شديدة، وذلك حين إلقاء القبض عليهم أو أثناء احتجازهم. وأشارت اللجنة إلى أن تصاعد تلك الأنماط يشكل اعتداءً ناشئا واسع النطاق وبشكل منهجي على السكان المدنيين، وأن زيادة ممارسات التعذيب والمعاملة اللإنسانية للمدنيين في المناطق الخاضعة لسيطرة الدولة الإسلامية في العراق والشام والجماعات المرتبطة بها توفر أسبابا معقولة للاعتقاد بأن تلك الجماعات تشجع على ارتكاب اعتداءات واسعة النطاق وبشكل منهجي على السكان المدنيين. وذكر رئيس اللجنة، في البيان الذي أدلى به أمام مجلس حقوق الإنسان في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٤، أن احتجاز المدنيين على نطاق واسع في محافظة الرقة وتعذيبهم بصورة منهجية على يد جماعات مسلحة معروفة الهوية يرقى إلى مرتبة جريمة ضد الإنسانية.

١١ - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، أبلغت المصادر الميدانية التابعة للأمم المتحدة عن تواصل الغارات الجوية، بما في ذلك استخدام البراميل المتفجرة، من جانب قوات الحكومة في محافظات حلب، ودرعا، ودير الزور، وحماة، وريف دمشق. وفي ١٨ آذار/مارس ٢٠١٤، ذكرت لجنة التحقيق في تقريرها الشفوي عن المستجدات، الذي شمل الانتهاكات المرتكبة من ٢٠ كانون الثاني/يناير إلى ١٠ آذار/مارس، أن الحكومة قد قامت منذ ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ بتصعيد حملة إلقاء البراميل المتفجرة على الأحياء السكنية في مدينة حلب، مع ما ترتب على ذلك من عواقب كارثية على المدنيين. و لم تبذل قوات الحكومة أي جهد للتمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية حين تنفيذ هذه الهجمات. وتشمل الأمثلة الأخرى التي ذكرتها المصادر الميدانية التابعة للأمم المتحدة إلقاء البراميل المتفجرة على حميرات الواقعة

في المنطقة الشمالية الريفية لمحافظة حماة في ٣ آذار/مارس، الأمر الذي أدى إلى قتل ما لا يقل عن تسعة مدنيين، وعلى كل من المناطق الريفية الغربية (اليادودة ومزيريب) والشرقية (النعيمة) لمحافظة دير الزور في ٣ و ٤ آذار/مارس.

١٢ - وذكرت اللجنة في تقريرها الشفوي عن المستجدات أن الجماعات المسلحة قد قصفت بلدات وقرى في محافظات حلب، ودمشق، وحماة، والحسكة. وتصاعد استخدام السيارات المفخخة، التي استهدف بعضها مناطق مدنية بشكل كامل. فعلى سبيل المثال، ذكرت المصادر الميدانية التابعة للأمم المتحدة أن ما لا يقل عن ١٥ شخصا قد قتلوا وأن ١٢ شخصا آخر قد جرحوا في ٦ آذار/مارس نتيجة لانفجار سيارة مفخخة في حي الأرمن في مدينة حمص التي يتشكل سكانها بشكل رئيسي من الطائفتين المسيحية والعلوية. ولم تعلن أي جماعة مسؤوليتها عن الهجوم.

١٣ - وذكرت اللجنة أيضا في تقريرها الشفوي عن المستجدات أن الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة باتت تلجأ بصورة متزايدة إلى التفجيرات الانتحارية واستخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة. ففي ١١ آذار/مارس، أقدم ثلاثة مقاتلين يرتدون سترات متفجرة ويتبعون للدولة الإسلامية في العراق والشام على تفجير أنفسهم في مكتب تابع للبلدية في مدينة القامشلي في محافظة الحسكة. وأدى ذلك إلى قتل خمسة أشخاص وجرح ثمانية آخرين. ولم تكن ثمة أهداف عسكرية في المنطقة. وكان الغرض الأساسي من الهجوم هو نشر الرعب في صفوف المدنيين، وهو أمر يشكل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني.

١٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت مفوضية حقوق الإنسان تقارير تفيد بأن الدولة الإسلامية في العراق والشام قد فرضت في محافظة الرقة تدابير تمييزية على الطائفة المسيحية تشمل حظر بناء أو ترميم الكنائس والأديرة، وعرض الصلبان والأناجيل بطريقة ظاهرة للعيان، وقرع أجراس الكنائس، وممارسة الشعائر الدينية إلا ضمن الكنائس. وطلبت كذلك بأن يدفع كل رجل مسيحي راشد ضريبة خاصة لغير المسلمين (الجزية).

١٥ - وتواصلت الهجمات على المستشفيات وسيارات الإسعاف والموظفين الطبيين. فعلى سبيل المثال، ذكرت لجنة التحقيق في تقريرها الشفوي عن المستجدات أن سيارة مفخخة قد استهدفت في ٢٣ شباط/فبراير عيادة أورينت الطبية في بلدة أطمة الخاضعة لسيطرة المعارضة بالقرب من الحدود السورية - التركية وتسببت في مقتل تسعة أشخاص على الأقل. وأعلنت الدولة الإسلامية في العراق والشام مسؤوليتها عن الهجوم. وذكرت المصادر الميدانية التابعة للأمم المتحدة أن خمسة مدنيين قد قُتلوا وأن ١٣ مدنيا أصيبوا بجراح في ٢٧ شباط/فبراير في انفجار وقع بالقرب من مستشفى الزعيم الواقع في حي عكرمة الخاضع لسيطرة الحكومة في

مدينة حمص. ويتواصل أيضا استخدام المرافق الطبية لأغراض عسكرية. فما زالت القوات المسلحة وجماعات المعارضة المسلحة تحتل ما لا يقل عن ٢٠ مستشفى دون احترام طابعها المدني.

١٦ - ويواصل الأطفال والنساء دفع الثمن الأعلى في النزاع. وأفادت اليونيسيف في آذار/مارس بأن ما لا يقل عن ١٠ ٠٠٠ طفل قد قتلوا خلال النزاع استنادا إلى تقديرات متحفظة، وأن من المرجح أن يكون العدد الحقيقي أعلى من ذلك. وذكرت لجنة التحقيق في تقريرها الشفوي عن المستجدات أن العنف الجنسي ضد النساء والرجال الذين تحتجزهم الحكومة يتواصل، وأن الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة قد استهدفت الإناث من أسر أفراد قوات الحكومة. وذكرت المصادر الميدانية التابعة للأمم المتحدة أن أكثر من ٣٠٠ حالة من حالات العنف الجنساني قد سجلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير في ثلاث عيادات طبية في محافظتي دمشق وريف دمشق وحدهما.

١٧ - وتعرضت مواقع التراث العالمي، بما في ذلك تدمر، وقلعة الحصن، وكنيسة القديس سمعان العمودي في شمال الجمهورية العربية السورية، وقلعة حلب، إلى أضرار جسيمة، وفي بعض الأحيان إلى أضرار يتعذر إصلاحها، على نحو يشكل انتهاكا للقانون الدولي العرفي الإنساني، وظلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير تستخدم لأغراض عسكرية أو تحول إلى ساحات للقتال. وتتعرض المواقع الأثرية للنهب بصورة منهجية، ولا سيما في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، وسجل الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية زيادة كبيرة.

١٨ - وكررت المفوضة السامية لحقوق الإنسان في الإحاطة التي قدمتها إلى الجمعية العامة في ٢٥ شباط/فبراير دعوتها إلى إحالة الحالة في الجمهورية العربية السورية إلى المحكمة الجنائية الدولية.

رابعا - إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة والمناطق التي يصعب الوصول إليها، بما في ذلك عبر خطوط النزاع وعبر الحدود

١٩ - باتت المنظمات الإنسانية عاجزة عن الوصول إلى أعداد متزايدة من الناس بسبب اشتداد حدة النزاع وزيادة ضراوة القتال بين الجماعات المسلحة. ويقدر الآن أن ثمة زهاء ٣,٥ ملايين شخص يحتاجون إلى المساعدة في مناطق يصعب الوصول إليها، أي بزيادة مليون شخص منذ مطلع عام ٢٠١٤.

٢٠ - وعقب اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤)، أنشأت حكومة الجمهورية العربية السورية فريقا عاملا يضم ممثلين عن وزارة الخارجية، ووزارة الشؤون الاجتماعية، وفريق

الأمم المتحدة القطري في الجمهورية العربية السورية، والهلال الأحمر العربي السوري، من أجل مناقشة السبل الكفيلة بتعزيز إيصال المساعدات الإنسانية وتنفيذ القرار. وبناء على طلب الأمم المتحدة، ضم الفريق العامل أيضا ممثلين عن قوات الأمن التابعة للحكومة بهدف الإسراع في تنفيذ الاتفاقات التي يتم التوصل إليها. وفي رسالة مؤرخة ١٩ آذار/مارس موجهة إلى وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، تعهد رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية بأن الائتلاف والجيش السوري الحر سيلتزمان بالامتثال للقرار.

٢١ - وخلال الاجتماع الأول للفريق العامل الذي عُقد في ٥ آذار/مارس، قدمت الأمم المتحدة قائمة مفصلة بأسماء ٢٥٨ منطقة ذات أولوية في شتى أنحاء الجمهورية العربية السورية يمكن أن يؤدي السماح بإيصال المساعدات الإنسانية إليها إلى توسع كبير في نطاق عمليات الإغاثة. وفي الاجتماعات اللاحقة، ركزت المفاوضات التفصيلية على إرسال قوافل إلى ٢٩ من المناطق الشرقية والريفية لمحافظة حلب، وإلى محافظتي ريف دمشق ودرعا، بالإضافة إلى محافظات الحسكة ودير الزور والرقة. وتتواصل المناقشات أيضا على مستوى المحافظات في حمص وحماة واللاذقية وطرطوس بشأن خطط مساعدة لمدة ثلاثة أشهر لمناطق الوعر، والرستن، وتلبيسة، وتير معلة، وتلدو، والحولة، والحصن، والزارة، في حمص؛ وكفر زيتا، ولطامنة، وعقرب، وحلفايا، وتريمسة، وقمحانة، في حماة؛ ومعرة النعمان، وسراقب، وأريحا، والفوعة، وكفريا، ومعرة مصرين في إدلب.

٢٢ - وما زال إيصال المساعدات يصطدم بتحديات كبيرة تشمل ضرورة تقديم طلبات عديدة للحصول على الموافقة بإرسال قوافل مشتركة بين الوكالات، وهي تظل في كثير من الأحيان بدون إجابة؛ وعدم قيام الحكومة بتبليغ هذه الموافقات عبر القنوات الداخلية إلى قواتها الموجودة على أرض الميدان مع ما يستتبع ذلك من منع الدخول أو حدوث تأخير عند نقاط التفتيش؛ واستمرار انعدام الأمن. وأدى أيضا اشتداد القتال بين جماعات المعارضة المسلحة، بما في ذلك بين الجماعات المرتبطة بالجيش السوري الحر والدولة الإسلامية في العراق والشام إلى تعقيد إيصال المساعدات لأسباب منها قطع طرق الوصول الرئيسية في شمال البلد.

ألف - الوصول إلى المناطق المحاصرة

٢٣ - ما زال ثمة زهاء ٢٢٠ ٠٠٠ شخص محاصرين في حمص القديمة، ونبل، وزهرة، ومعضمية الشام، والغوطة الشرقية، وداريا، وأماكن أخرى (انظر الخريطة ١). ويوجد

زهاء ٠٠٠ ١٧٥ شخص تحاصرهم قوات الحكومة و ٠٠٠ ٤٥ شخص تحاصرهم جماعات المعارضة.

٢٤ - ولم يتم التوصل خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى اتفاقات جديدة لوقف إطلاق النار في المناطق المحاصرة. ففي معضمية الشام، وكذلك في قرية البويضة، وفي قدسيا، لم تكلل مفاوضات وقف إطلاق النار بالنجاح. وفي الزارة وقلعة الحصن (ريف حمص)، لم توافق أطراف النزاع على مقترحات وقف إطلاق النار التي قدمتها المجالس المحلية.

٢٥ - وبالإضافة إلى ذلك، وردت تقارير عن خرق عدد من اتفاقات وقف إطلاق النار القائمة. ففي مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين، استؤنفت الاشتباكات في ١ آذار/مارس، وحال ذلك دون إيصال المساعدات حتى ١٨ آذار/مارس، عندما استطاعت الأونروا إيصال ٠٢٠ ١ سلة غذائية ومواد إغاثية أخرى. وما زالت مشكلة سوء التغذية تشكل مصدر قلق بالغ لسكان المخيم.

٢٦ - وفي حمص، وعقب وقف إطلاق النار الذي سمح بإخلاء ٣٦٦ ١ شخصا من المدينة القديمة في مطلع شباط/فبراير، عادت عمليات القصف والتفجير خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى المستويات التي كانت عليها قبل وقف إطلاق النار. ومنذ ١٥ آذار/مارس، تم إجلاء ٢٠٠ شخص إضافي، بما في ذلك ٣٥ من الرجال الراشدين، من المدينة القديمة بعد التوصل إلى اتفاق بين الأطراف ومحافظ حمص. ويوجد ما يقدر بنحو ١٥٠ من الرجال الذين تم إجلاؤهم، بمن فيهم ٣٥ ممن خرجوا في الآونة الأخيرة، ما زالوا ينتظرون في مرفق للفرز بانتظار انتهاء الحكومة من النظر في أمرهم. وفي ٨ آذار/مارس، عُلقت زيارات أفرقة الأمم المتحدة لرصد حماية المدنيين إلى ذلك المرفق بعد أن أصيب بقذيفة هاون. وجُرح ١٠ أشخاص، من بينهم ٥ أطفال، ونُقلوا إلى المستشفيات. وتشير التقديرات إلى أن ٠٠٠ ٢ شخص ما زالوا عالقين في مدينة حمص القديمة.

٢٧ - وفي محافظة حلب، تطلب جماعات المعارضة رفع الحصار عن الغوطة الشرقية قبل أن ترفع الحصار عن زهرة ونبل التي يوجد فيها زهاء ٠٠٠ ٤٥ شخص تحت الحصار. ومع ذلك، جرى في آذار/مارس تطعيم ٠٨٨ ٥ طفلا ضد شلل الأطفال.

٢٨ - وفي محافظة ريف دمشق، تشير تقارير لم يتم التحقق منها إلى أن نحو ٠٠٠ ١٥ إلى ٠٠٠ ٢٠ شخص قد عادوا إلى معضمية الشام في شباط/فبراير وآذار/مارس في أعقاب انخفاض حدة النزاع والاستقرار النسبي لاتفاق وقف إطلاق النار المحلي. ومنذ ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٣، قدمت الأمم المتحدة ١٥ طلبا للحصول على إذن من الحكومة للوصول إلى معضمية الشام. وفي ١ آذار/مارس، وافقت الحكومة على الطلب ولكن القافلة

لم تستطع مواصلة طريقها لأن بعض جماعات المعارضة طلبت مهلة ٤٨ ساعة للاستعداد لتلقي المساعدات. وبعد تقديم طلب آخر، أبلغت الحكومة الأمم المتحدة بأن قافلة يمكن أن تنطلق في ١٥ آذار/مارس. ولكن، في ١٤ آذار/مارس، رغم أن الشاحنات كانت قد حمّلت بالفعل، أرجأت الحكومة انطلاق القافلة إلى ١٧ آذار/مارس. وأُجريت في ١٧ آذار/مارس عمليات تفتيش مطولة على إمدادات الإغاثة المتوجهة إلى معضمية الشام، حيث قال مسؤولو الأمن الحكوميون أن الإمدادات الطبية محظورة على الرغم من الموافقة التي كانت قد وردت من وزارة الخارجية في هذا الشأن. وحاولت القافلة الوصول إلى معضمية الشام في ١٨ آذار/مارس، لكنها اضطرت إلى أن تعود أدراجها لأن القوات الموالية للحكومة ذكرت أنها لن تسمح بإيصال المساعدات إلا إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة.

٢٩ - ويقدر أن ثمة ٠٠٠ ٨ شخص في داريا، في محافظة ريف دمشق، محاصرين من قبل القوات الموالية للحكومة منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. ووردت في الشهر الماضي تقارير عن تصاعد الأعمال العدائية والقصف الشديد، بما في ذلك تقارير عن استخدام البراميل المتفجرة.

٣٠ - ويقدر أن ثمة ٠٠٠ ١٦٠ شخص محاصر من قبل القوات الموالية للحكومة في الغوطة الشرقية منذ أواخر ٢٠١٢. وباستثناء تطعيم زهاء ٠٠٠ ٤٠ طفل في دوما في آذار/مارس، لم تدخل إلى تلك المنطقة أي معونات، وردت تقارير تفيد بتصاعد حدة التراع. وفي ٢٧ شباط/فبراير، قُدمت إلى الحكومة ثلاث مذكرات شفوية بشأن إرسال قوافل مشتركة بين الوكالات ولكن لم يرد بشأنها أي جواب. وقُدمت مذكرات شفوية جديدة في ٢ آذار/مارس. وردّت وزارة الخارجية عليها في ١٣ آذار/مارس طالبة منح الأولوية لقوافل إلى نبل وزهرة. ومع ذلك، في ١٧ آذار/مارس، وافقت وزارة الخارجية على إرسال قافلة محمّلة بقدر محدود من الإمدادات إلى دوما. وفي ٢٠ آذار/مارس، نجحت قافلة تابعة للأمم المتحدة في الوصول إلى دوما حاملة ٦٠٠ سلة غذائية ومواد غير غذائية تلبي احتياجات ٠٠٠ ٣ شخص. واحترم جميع الأطراف وقف إطلاق النار المؤقت خلال فترة تسليم المساعدات. ولاحظت الأمم المتحدة بالقرب من خط الجبهة عدة مئات من النساء والأطفال الساعين إلى مغادرة دوما.

باء - الوصول إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها

٣١ - قُدمت في الفترة المشمولة بالتقرير مساعدات محدودة إلى عدد من المناطق التي يصعب الوصول إليها، وذلك للمرة الأولى منذ عدة أشهر. ففي محافظة درعا، وصل شركاء برنامج الأغذية العالمي إلى بصر الحرير في ٢٨ شباط/فبراير ومعهم مواد غذائية تلبي

احتياجات ٠٠٠ ١٠ شخص. وفي محافظة الرقة، أرسلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين معونات إلى الجمعيات الخيرية المحلية في ١ آذار/مارس لمساعدة ٠٠٠ ٥ شخص – وهذه هي أول معونة إغاثية تصل إلى المنطقة منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وفي ٨ آذار/مارس، وصلت شاحنات برنامج الأغذية العالمي إلى محافظة الرقة حاملة إمدادات إلى ٠٠٠ ٢٠ شخص. وفي ١١ آذار/مارس، وصلت إلى مستودعات أحد الشركاء المنفذين التابعين لبرنامج الأغذية العالمي حصص غذائية تكفي لمساعدة ٠٠٠ ١٦ شخص آخر لمدة شهر. وفي محافظة إدلب، أوصلت قافلة مشتركة مساعدات إلى مستودع الهلال الأحمر العربي السوري في سلقين ١ و ٢ آذار/مارس لتوزيعها على ٥٠٠ ١٧ شخص في مخيمات المشردين داخليا في حارم، التي كان بعضها لم يتلق أي مساعدة من الأمم المتحدة أو من الهلال الاحمر العربي السوري منذ أكثر من تسعة أشهر. وفي محافظة دمشق، بدأت العمليات المنتظمة لإيصال المساعدات عقب الهدنة التي عقدت في برزة في كانون الثاني/يناير. وبعد مفاوضات مطولة مع الحكومة، أوصلت قافلة تابعة للأمم المتحدة في ١٦ آذار/مارس أدوية وإمدادات طبية إلى الأحياء الغربية لمدينة حلب لمساعدة زهاء ٠٠٠ ٨٢ شخص؛ كما أوصلت أغذية وأدوية إلى ٠٠٠ ٣٢ من اللاجئين الفلسطينيين في مخيم نيرب، ومواد غير غذائية إلى ٠٠٠ ٥ شخص. وفي ٢٧ شباط/فبراير، أرسل الهلال الأحمر العربي السوري، بدعم من برنامج الأغذية العالمي، قافلة تحمل معونات إلى ٤٠٠ ١٣ أسرة في مدينة دير الزور وريف مدينة البوكمال، ومدينة الميادين، وناحية موحسن وقباجب التي لم تكن قد تلقت أي مواد غذائية منذ عدة أشهر.

٣٢ - ومع ذلك، كانت هناك عدّة حالات لم تستطع فيها قوافل المساعدات مواصلة طريقها أو مُنعت من نقل مواد أساسية، مثل الأدوية. فعلى سبيل المثال، عُلّقت عمليات إيصال الإمدادات إلى محافظة دير الزور، منذ ١ آذار/مارس حيث إن عدة شاحنات، بما فيها تلك التي تحمل حصصا غذائية من برنامج الأغذية العالمي لنحو ٠٠٠ ٤٥ شخص، متوقفة حاليا في نقطة تفتيش السخنة الخاضعة لسيطرة الحكومة في تدمر. وفي محافظة ريف دمشق، ورغم موافقة وزارة الخارجية، أوقفت قافلة متجهة إلى درعا العمالية (الخاضعة لسيطرة الحكومة) ودرعا البلد (الخاضعة لسيطرة المعارضة) في ١٢ آذار/مارس، عند نقطة تفتيش تابعة للحكومة لساعات طويلة تعذر معها وصول القافلة إلى مقصدها وتوزيع المواد الإغاثية قبل حلول الظلام. كما أن المسؤولين الحكوميين أنزلوا الإمدادات الطبية من القافلة قبل مغادرتها متذرعين بعدم وجود مرافق صحية قادرة على العمل في ذينك الموقعين. وفي اليوم التالي، تعذّر على القافلة مرة أخرى الوصول إلى الموقعين بسبب تواصل إطلاق النار والقصف وعدم إعطاء جبهة النصرة ضمانات كافية بالسماح بالمرور الآمن. وفي محافظة

حمص، أوصلت الأمم المتحدة في ٧ آذار/مارس مساعدات إنسانية إلى ٠٠٠ ٢٠ شخص في منطقة الحولة الخاضعة لسيطرة المعارضة وإلى ٠٠٠ ٢ شخص في بلدة شين الخاضعة لسيطرة الحكومة. ومع ذلك، فإن بعض الأدوية التي كانت الحكومة قد وافقت عليها في البداية أُنزلت من القافلة بطلب من منسق شؤون الأمن التابع للحكومة.

٣٣ - وما زال يتعين إيصال المساعدات إلى عدد كبير من المناطق الـ ٢٥٨ التي يصعب الوصول إليها (انظر الخريطة ٢). ويشمل ذلك أماكن تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين، مثل مخيم خان الشيح، في محافظة ريف دمشق، ومزيريب وجلين في محافظة درعا. وهذه المنطقة كانت تحت سيطرة قوات المعارضة منذ عام ٢٠١٢ ولم يُسمح للأونروا حتى الآن بتنفيذ مهامها عبر خطوط النزاع.

جيم - المساعدة عبر الحدود

٣٤ - في أعقاب الطلبات المتكررة التي قدمها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ إلى حكومة الجمهورية العربية السورية للسماح باستخدام أقصر الطرق الممكنة للوصول إلى المحتاجين، بما في ذلك عبر الحدود، أبلغت الحكومة السورية الأمين العام برسالة خطية في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ بقرارها بالسماح بدخول المساعدات الإنسانية عن طريق المعابر الحدودية الرسمية مع الأردن والعراق ولبنان. وقالت الحكومة مرارا وتكرارا إن استخدام نقاط العبور التي لا تخضع لسيطرتها على الحدود مع تركيا يشكل ''خطا أحمر''. وتواصل النقل العابر لإمدادات الإغاثة عن طريق المعابر الحدودية الرسمية مع الأردن ولبنان التي تسيطر عليها الحكومة. ومع ذلك، ظل معبر اليعربية الحدودي مع العراق مغلقا لأن حكومة الجمهورية العربية السورية اعترضت على قيام حزب الاتحاد الديمقراطي برفع العلم الكوردي عليها. وبالنظر إلى الحاجة الملحة إلى إيصال الإمدادات إلى محافظة الحسكة التي يوجد فيها ٠٠٠ ٥٠٠ شخص لم يحصلوا على أي مساعدة منذ أكثر من ستة أشهر، نظمت وكالات الأمم المتحدة العديد من عمليات النقل الجوي من إربيل ودمشق إلى القامشلي، في الوقت الذي تواصلت فيها المفاوضات لتأمين فتح المعبر الحدودي. بيد أن عمليات النقل الجوي هذه ليست سوى بديلا محدودا وذا تكلفة عالية بكفاءة قليلة مقارنة باستخدام طرق الوصول البرية.

٣٥ - وفي ٦ آذار/مارس، وعقب طلبات متكررة قدمتها الأمم المتحدة، أبلغت وزارة خارجية الجمهورية العربية السورية الأمم المتحدة رسالة شفوية مفادها أن الحكومة قد وافقت على فتح معبر النصيبين الحدودي مع تركيا لإرسال إمدادات الإغاثة الإنسانية إلى محافظة الحسكة. ووردت موافقة خطية في ١٣ آذار/مارس، وأُرسلت إلى الحكومة مذكرة

شفوية تبيّن تفاصيل طلب إرسال القافلة عبر الحدود في ١٦ آذار/مارس. وفي ٢٠ آذار/مارس، وصلت إلى القامشلي أول ثماني شاحنات تابعة لقافلة مساعدات إنسانية أرسلتها الأمم المتحدة. وتشمل القافلة ٧٩ شاحنة محملة بالأغذية والأغطية والمفارش، ورزم للنظافة الشخصية، والأدوية والإمدادات الطبية، موجهة إلى ٠٠٠ ٢٦٨ من المحتاجين.

٣٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كررت الأمم المتحدة طلبها إلى وزارة خارجية الجمهورية العربية السورية بفتح معابر حدودية أخرى أو السماح بالاستفادة منها بشكل أفضل لتقديم المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين. ويشمل ذلك معابر إضافية مع تركيا (باب الهوى وباب السلامة) لإيصال المساعدات إلى زهاء ٣,٣٥ ملايين من المحتاجين في محافظتي حلب وإدلب، ومع الأردن (نصيب وتل شهاب) لإيصال المساعدات إلى زهاء ٠٠٠ ٤٥٢ من المحتاجين في محافظتي درعا والقنيطرة. وكررت الحكومة الإعلان عن موقفها بأن أي معبر حدودي يمكن أن يُفتح إذا كان معبرا رسميا ''قانونيا'' ولن يهدد سيادة الحكومة.

خامسا - العراقيل الإدارية

٣٧ - على الرغم من تشكيل الحكومة للفريق العامل المعني بتنفيذ القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤)، فإن الفترة المشمولة بالتقرير لم تشهد أي تقدم في تبسيط الإجراءات وتسريعها تيسيرا لعمل القوافل المشتركة بين الوكالات، ولا تزال عملية الموافقة على إرسال تلك القوافل شديدة التعقيد ومهدرة للوقت. وما زال يُطلب لكل بعثة ميدانية أو قافلة تابعة للأمم المتحدة تقديم طلب إلى وزارة الخارجية قبل ٧٢ ساعة، ورسالة من الهلال الأحمر العربي السوري لتقديم تسهيلات بعد موافقة وزارة الخارجية، ورسالة من وزارة الشؤون الاجتماعية لتقديم تسهيلات. وفي حالة المساعدات الطبية، يتعين تقديم رسالة إضافية من وزارة الصحة.

٣٨ - ولا تنفك القدرات التشغيلية المحدودة تعرقل تقديم الاستجابة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية. ويبلغ عدد المنظمات غير الحكومية الدولية المأذون لها حاليا بالعمل في الجمهورية العربية السورية ١٨ منظمة. أما عدد المنظمات غير الحكومية الوطنية المأذون لها بإقامة شراكات مباشرة مع الأمم المتحدة، فقد ازداد بثلاثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير ليصل إلى ٧٧ منظمة. ومع ذلك، فإن عدد تلك المنظمات المسموح لها بالعمل مع الأمم المتحدة في أكثر المحافظات تضررا لا يزال محدودا. ولا يزال تعاون المنظمات غير الحكومية الدولية مع الهلال الأحمر العربي السوري يخضع لشروط تقييدية تمنع تلك المنظمات من توسيع نطاق عملياتها الإنسانية ويشمل ذلك منعها من إنشاء مكاتب فرعية لها وعدم السماح لها بالعمل مع المنظمات غير الحكومية الوطنية.

٣٩ - وفي ٤ آذار/مارس، أعلنت الحكومة عن إجراء جديد فيما يتعلق بمنح تأشيرات الدخول لموظفي الأمم المتحدة، معيدة التأكيد على أن تجهيز الطلبات غير المقدمة من إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن يستغرق ١٥ يوم عمل بينما يستغرق تجهيز الطلبات المقدمة من الإدارة ٣٠ يوم عمل. ويُمنح رؤساء وكالات الأمم المتحدة تأشيرات دخول لعدة مرات صالحة لمدة سنة واحدة وقابلة للتجديد؛ ويمنح نواب رؤساء تلك الوكالات تأشيرات دخول لعدة مرات صالحة لمدة ستة أشهر وقابلة للتجديد، ويمنح الموظفون الدوليون التابعون للأمم المتحدة ممن لديهم عقود عمل في مكاتب وكالات الأمم المتحدة في الجمهورية العربية السورية تأشيرات دخول لعدة مرات صالحة لمدة ثلاثة أشهر وقابلة للتجديد. وقُدّم خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٢٧ طلبا يتعلق بتأشيرات دخول لموظفي الأمم المتحدة (تأشيرات دخول جديدة وتجديدات). وقد حظي منها ١٨ طلبا بالموافقة، ولا تزال هناك ٨ طلبات معلقة، ورُفض طلب واحد. وحصلت إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن على الموافقة على تأشيرة واحدة، بينما لا تزال ستة من الطلبات التي قدمتها معلقة. ولا بد من أن تحصل الإدارة على مزيد من التأشيرات لكي توسع نطاق عملياتها الإنسانية. والسياسة الجديدة التي أُعلن عنها في ٤ آذار/مارس لا تسري على المنظمات غير الحكومية الدولية التي لا تزال تمنح تأشيرات دخول غالبا ما تكون لمرة واحدة صالحة لمدة ثلاثة أشهر بشكل رئيسي. ومن بين طلبات تأشيرات الدخول التي قدمتها تلك المنظمات، لا يزال هناك ١٧ طلبا معلقا.

٤٠ - ونظرا إلى انقطاع خطوط الهاتف والإنترنت بصورة متكررة، وما يخلفه تزايد حالات نقص الوقود والطاقة من أثر في الهياكل الأساسية للاتصالات في الجمهورية العربية السورية، فمن الضروري توفير معدات الاتصالات في حالات الطوارئ لموظفي الأمم المتحدة. وفي ١٦ آذار/مارس، أبلغت وزارة الخارجية السورية الأمم المتحدة بأنها ستقوم على وجه السرعة بمتابعة التراخيص اللازمة لاستيراد معدات الاتصالات وتسجيلها، التي ظلت معلقة لعدة أشهر.

سادسا - حرية مرور الأخصائيين الطبيين والمعدات الطبية ووسائل النقل والإمدادات الطبية

٤١ - رغم أن مجلس الأمن طالب جميع الأطراف باحترام مبدأ حياد مقدمي الخدمات الطبية وتيسير حرية المرور إلى جميع المناطق للأخصائيين الطبيين والمعدات الطبية، ووسائل النقل والإمدادات الطبية، بما في ذلك المواد الجراحية، فإن إيصال الإمدادات الطبية لا يزال

يتعين التفاوض عليه مع حكومة الجمهورية العربية السورية في كل حالة على حدة. ومنذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤)، قام مسؤولون حكوميون بإنزال إمدادات طبية، كان يمكن أن تساعد حوالي ٠٠٠ ٢٠١ شخص، من قوافل مشتركة بين الوكالات كانت متجهة إلى كل من الحولة (محافظة حمص) وعدرا ومعضمية الشام (محافظة ريف دمشق). وبالإضافة إلى ذلك، وفي ٢٤ شباط/فبراير، احتُجزت في نقطة تفتيش السخنة الخاضعة لسيطرة الحكومة في تدمر، شحنة أدوية وإمدادات طبية من منظمة الصحة العالمية كانت في طريقها إلى محافظتي الرقة ودير الزور. وفي ٥ آذار/مارس، أفرج، بتدخل من وزارة الصحة، عن الشحنة التي كانت متجهة إلى محافظة الرقة لتبلغ مقصدها في ٨ آذار/مارس. أما الشحنة التي كانت متجهة إلى محافظة دير الزور، والتي كانت مخصصة بنسبة ٧٥ منها لمدينة البوكمال (الخاضعة لسيطرة المعارضة) وبنسبة ٢٥ في المائة منها لمدينة دير الزور (الخاضعة لسيطرة الحكومة)، فأُفرج عنها في ١٠ آذار/مارس، وقد بلغت مقصدها منذ ذلك الحين.

سابعا — سلامة وأمن الموظفين المشاركين في أنشطة الإغاثة الإنسانية

٤٢ - لا تزال بيئة العمل صعبة وخطرة للغاية بالنسبة إلى العاملين في المجال الإنساني. ففي ٦ آذار/مارس، سقطت ثلاث قذائف هاون بالقرب من مدرسة أهلية في حي أبو رمانة في مدينة دمشق، مما أدى إلى إصابة اثنين من موظفي إحدى المنظمات غير الحكومية الدولية. وفي ٣ آذار/مارس، تعرض متطوعون يعملون في فرع الهلال الأحمر العربي السوري في حلب للمضايقة والضرب على أيدي جماعات المعارضة المسلحة أثناء قيامهم بمهمة قرب السجن. وفي ١٢ آذار/مارس، أكدت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني مقتل صيدلي يعمل لحسابها في مخيم اليرموك بعد أن أطلق عليه مجهولون النار خارج المستشفى. وفي ١٨ آذار/مارس، سقطت قذائف هاون قرب فندق السفير في حمص، حيث يوجد مركز الأمم المتحدة، وألحقت أضرارا بمركبة تابعة للأمم المتحدة.

ثامنا — الملاحظات

٤٣ - بينما يدخل النزاع عامه الرابع، لا تزال أعمال العنف والأعمال الوحشية العشوائية غير المتناسبة ترتكب بلا هوادة. وتذكر التقارير وأغلبية المراقبين أن أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ شخص قد لقوا مصرعهم منذ بداية النزاع. أما التقارير والتقديرات الواردة من وكالات الأمم المتحدة، فتشير إلى أن أكثر من ٠٠٠ ٦٠٠ شخص أصيبوا بجراح منذ بداية الأزمة في آذار/مارس ٢٠١١. وهناك أكثر من ٩,٣ ملايين شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية، منهم ٦,٥ ملايين مشرد داخليا. وقد لجأ زهاء ٢,٦ مليون

شخص إلى البلدان المجاورة وبلدان شمال أفريقيا. وتشرد داخل الجمهورية العربية السورية زهاء ٥٠ في المائة من اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في الجمهورية العربية السورية البالغ عددهم ٥٤٠ ٠٠٠ لاجئ، بينما تشرد ما لا يقل عن ٧٠ ٠٠٠ منهم خارج البلد. وهناك زهاء ٥,٥ ملايين طفل سوري بحاجة إلى المساعدة.

٤٤ - وقد تحولت مدن وقرى إلى أنقاض، ويتعرض السكان للتهديد والاعتداء، وأُرغم الملايين على الفرار. والفقر آخذ في الازدياد. ولا تزال الأسلحة تتدفق إلى البلد وتُستخدم ضد المدنيين دون تمييز. ولا تزال المرافق الصحية والمدارس وغيرها من الهياكل الأساسية المدنية تستخدم في الأغراض العسكرية. ولا يزال مرتكبو الجرائم الخطيرة يفلتون من العقاب بينما يظل الآلاف رهن الاحتجاز دون إمكانية الحصول على محاكمة عادلة.

٤٥ - وإنني أشعر بقلق بالغ إزاء استمرار انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية وإزاء ثقافة الإفلات من العقاب التي نشأت. ويجب على جميع أطراف النزاع أن تتقيد بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وإنني أدين بشدة القصف المتواصل الكثيف، بما في ذلك استخدام قوات الحكومة البراميل المتفجرة في الأحياء السكنية، وكذلك الأعمال الإرهابية التي ترتكبها الجماعات المتطرفة التي تسعى إلى فرض إيديولوجياتها المتطرفة في بعض أنحاء البلد. وما زال يساورني قلق بالغ إزاء مشاركة عناصر وجماعات أجنبية في القتال. وأكرر الإعراب عن موقفي المعارض بشدة لنقل الأسلحة والمقاتلين من خارج الجمهورية العربية السورية إلى أي من الجانبين داخل البلد، وأناشد كافة الدول والتنظيمات والجماعات أن تتوقف فورا عن دعم العنف وأن تستغل نفوذها بدلا من ذلك في التوصل إلى حل سياسي.

٤٦ - وبعد مضي شهر على اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤)، لا تزال المنظمات الإنسانية تواجه صعوبات جمة في إيصال المساعدات الإنسانية إلى الجمهورية العربية السورية. ولا يزال إيصال المواد المنقذة للحياة، ولا سيما الأدوية، صعبا. ولا تزال المساعدات التي تصل إلى السكان أقل بكثير من المطلوب لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

٤٧ - وإنني أحث بشدة حكومة الجمهورية العربية السورية على تبسيط وتسريع إجراءات إرسال قوافل المساعدات الإنسانية، وكفالة المرور الآمن لتلك القوافل في جميع نقاط التفتيش الخاضعة لسيطرة الحكومة، وضمان امتثال منسقي شؤون الأمن للتصاريح الممنوحة في دمشق؛ وتيسير دخول الأدوية، بما في ذلك المواد الجراحية؛ والكف عن إنزال الإمدادات الطبية من القوافل؛ ومواصلة تسريع إجراءات الموافقة على تأشيرات الدخول. وأحث قوات المعارضة على تيسير وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق؛ وتوفير المرور

الآمن للقوافل؛ وتعزيز هياكل القيادة والسيطرة لإتاحة مرور القوافل مرورا آمنا في نقاط التفتيش الخاضعة لسيطرتها؛ وكفالة سلامة موظفي المساعدة الإنسانية وأمنهم.

٤٨ - ورغم أن فترات وقف إطلاق النار على نطاق محدود أفضت إلى وصول المساعدات الإنسانية إلى عدد محدود من المواقع، فإن تنفيذ الاتفاقات المحلية لوقف إطلاق النار تعرقل بسبب عدم وجود طرف ثالث محايد يتولى رصدها، وانعدام الثقة بين الحكومة والجماعات المعارضة والمجتمعات المحلية، وانتشار الجماعات المسلحة والميليشيات الموالية للحكومة. وإنني أدين بشدة استخدام الحصار كأسلوب من أساليب الحرب، وأطلب إلى جميع الأطراف السماح فورا بدخول المساعدات إلى المناطق المحاصرة والسماح لمن يرغب من المدنيين بمغادرة تلك المناطق.

٤٩ - إن الجمهورية العربية السورية تمثل الآن أكبر أزمة يواجهها العالم على صعيد الشؤون الإنسانية والسلام والأمن. وهي أزمة تقتضي وضع حد للعنف فورا والتوصل إلى حل سياسي تفاوضي لهذا النزاع.

٥٠ - وواصل السيد الأخضر الإبراهيمي، الممثل الخاص المشترك بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بسورية، بذل جهوده الدؤوبة للتفاوض على عملية انتقالية متفق عليها. ومع ذلك، أشعر بأسف عميق لأن العملية التي بدأت من خلال التعاون بين الاتحاد الروسي، والولايات المتحدة الأمريكية، والأمم المتحدة، قد تمخضت عن هذه النتائج الضعيفة. وإنني أدعو الأطراف السورية والجهات الإقليمية الفاعلة والمجتمع الدولي إلى إعادة تركيز الجهود على العمل بإرادة سياسية معززة ومزيد من الوحدة لمساعدة الشعب السوري على تحقيق تطلعاته المشروعة من خلال عملية سياسية متجددة النشاط. فالأمم المتحدة لا تقبل بخيار التخلي عن الجمهورية العربية السورية.

٥١ - وأخيرا، أود أن أثني على موظفي الأمم المتحدة في الميدان لما أبدوه من شجاعة وتفانٍ والتزام خلال هذه الفترة العصيبة للغاية. وأود أيضا أن أشكر السيد يعقوب الحلو، المنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية، والسيد مختار لامباني، رئيس مكتب دمشق للممثل الخاص المشترك بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بسورية، لما أبدياه من قيادة حكيمة وجهود دؤوبة.

الخريطة ١

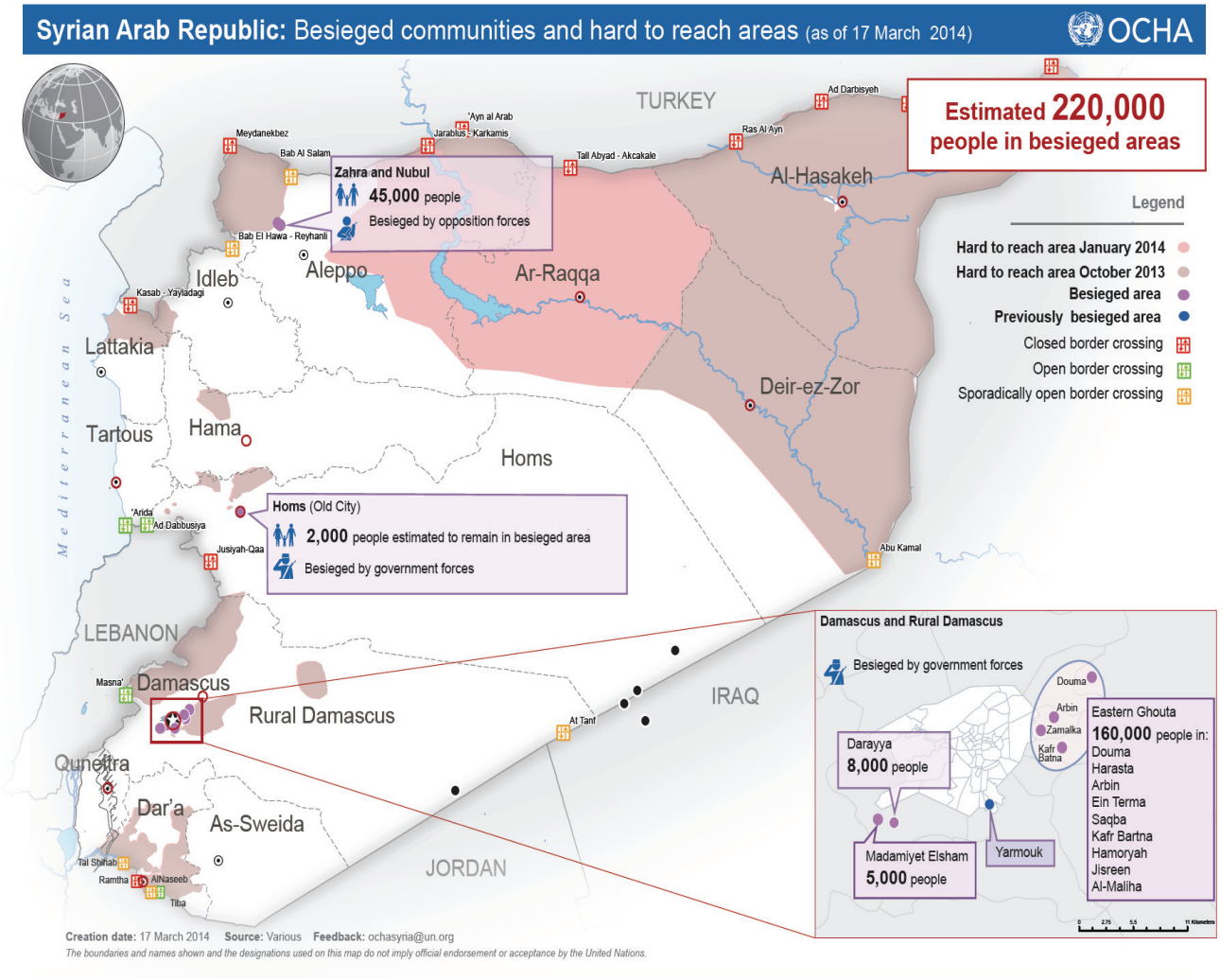
Syrian Arab Republic: Besieged communities and hard to reach areas (as of 17 March 2014)
OCHA
Estimated 220,000 people in besieged areas
Legend
Hard to reach area January 2014
Hard to reach area October 2013
Besieged area
Previously besieged area
Closed border crossing
Open border crossing
Sporadically open border crossing
Zahra and Nubul
45,000 people
Besieged by opposition forces
Homs (Old City)
2,000 people estimated to remain in besieged area
Besieged by government forces
Damascus and Rural Damascus
Besieged by government forces
Darayya
8,000 people
Madamiyet Elsham
5,000 people
Yarmouk
Eastern Ghouta
160,000 people in:
Douma
Harasta
Arbin
Ein Terma
Saqba
Kafr Bartna
Hamoryah
Jisreen
Al-Maliha
TURKEY
IRAQ
JORDAN
LEBANON
Mediterranean Sea
Aleppo
Idleb
Lattakia
Tartous
Hama
Homs
Ar-Raqqa
Deir-ez-Zor
Al-Hasakeh
Damascus
Rural Damascus
Quneitra
Dar'a
As-Sweida
Creation date: 17 March 2014 Source: Various Feedback: ochasyria@un.org
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.

الخريطة ٢

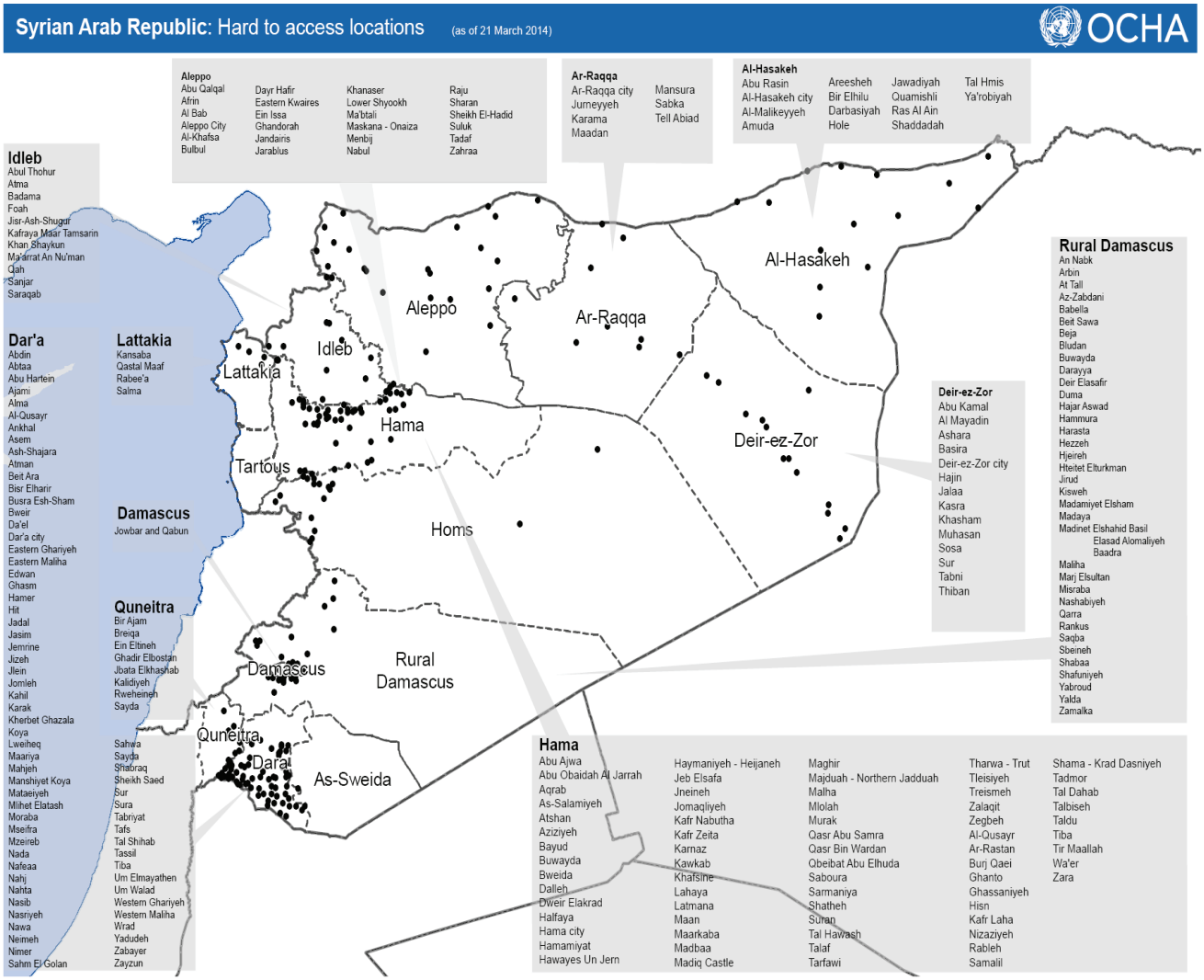
Syrian Arab Republic: Hard to access locations
(as of 21 March 2014)
OCHA
Aleppo
Abu Qalqal
Afrin
Al Bab
Aleppo City
Al-Khafsa
Bulbul
Dayr Hafir
Eastern Kwaires
Ein Issa
Ghandorah
Jandairis
Jarablus
Khanaser
Lower Shyookh
Ma'btali
Maskana - Onaiza
Menbij
Nabul
Raju
Sharan
Sheikh El-Hadid
Suluk
Tadaf
Zahraa
Ar-Raqqa
Ar-Raqqa city
Jurneyyeh
Karama
Maadan
Mansura
Sabka
Tell Abiad
Al-Hasakeh
Abu Rasin
Al-Hasakeh city
Al-Malikeyyeh
Amuda
Areesheh
Bir Elhilu
Darbasiyah
Hole
Jawadiyah
Quamishli
Ras Al Ain
Shaddadah
Tal Hmis
Ya'robiyah
Idleb
Abul Thohur
Atma
Badama
Foah
Jisr-Ash-Shugur
Kafraya Maar Tamsarin
Khan Shaykun
Ma'arrat An Nu'man
Qah
Sanjar
Saraqab
Dar'a
Abdin
Abtaa
Abu Hartein
Ajami
Alma
Al-Qusayr
Ankhal
Asem
Ash-Shajara
Atman
Beit Ara
Bisr Elharir
Busra Esh-Sham
Bweir
Da'el
Dar'a city
Eastern Ghariyeh
Eastern Maliha
Edwan
Ghasm
Hamer
Hit
Jadal
Jasim
Jemrine
Jizeh
Jlein
Jomleh
Kahil
Karak
Kherbet Ghazala
Koya
Lweiheq
Maariya
Mahjeh
Manshiyet Koya
Mataeiyeh
Mlihet Elatash
Moraba
Mseifra
Mzeireb
Nada
Nafeaa
Nahj
Nahta
Nasib
Nasriyeh
Nawa
Neimeh
Nimer
Sahm El-Golan
Lattakia
Kansaba
Qastal Maaf
Rabee'a
Salma
Damascus
Jowbar and Qabun
Quneitra
Bir Ajam
Breiqa
Ein Eltineh
Ghadir Elbostan
Jbata Elkhashab
Kalidiyeh
Rweheineh
Sayda
Sahwa
Sayda
Shabraq
Sheikh Saed
Sur
Sura
Tabriyat
Tafs
Tal Shihab
Tassil
Tiba
Um Elmayathen
Um Walad
Western Ghariyeh
Western Maliha
Wrad
Yadudeh
Zabayer
Zayzun
Idleb
Lattakia
Aleppo
Hama
Tartous
Homs
Ar-Raqqa
Al-Hasakeh
Deir-ez-Zor
Damascus
Rural Damascus
Quneitra
Daraa
As-Sweida
Deir-ez-Zor
Abu Kamal
Al Mayadin
Ashara
Basira
Deir-ez-Zor city
Hajin
Jalaa
Kasra
Khasham
Muhasan
Sosa
Sur
Tabni
Thiban
Rural Damascus
An Nabk
Arbin
At Tall
Az-Zabdani
Babella
Beit Sawa
Beja
Bludan
Buwayda
Darayya
Deir Elasafir
Duma
Hajar Aswad
Hammura
Harasta
Hezzeh
Hjeireh
Hteitet Elturkman
Jirud
Kisweh
Madamiyet Elsham
Madaya
Madinet Elshahid Basil Elasad Alomaliyeh Baadra
Maliha
Marj Elsultan
Misraba
Nashabiyeh
Qarra
Rankus
Saqba
Sbeineh
Shabaa
Shafuniyeh
Yabroud
Yalda
Zamalka
Hama
Abu Ajwa
Abu Obaidah Al Jarrah
Aqrab
As-Salamiyeh
Atshan
Aziziyeh
Bayud
Buwayda
Bweida
Dalleh
Dweir Elakrad
Halfaya
Hama city
Hamamiyat
Hawayes Un Jern
Haymaniyeh - Heijaneh
Jeb Elsafa
Jneineh
Jomaqliyeh
Kafr Nabutha
Kafr Zeita
Karnaz
Kawkab
Khafsine
Lahaya
Latmana
Maan
Maarkaba
Madbaa
Madiq Castle
Maghir
Majduah - Northern Jadduah
Malha
Mlolah
Murak
Qasr Abu Samra
Qasr Bin Wardan
Qbeibat Abu Elhuda
Saboura
Sarmaniya
Shatheh
Suran
Tal Hawash
Talaf
Tarfawi
Tharwa - Trut
Tleisiyeh
Treismeh
Zalaqit
Zegbeh
Al-Qusayr
Ar-Rastan
Burj Qaei
Ghanto
Ghassaniyeh
Hisn
Kafr Laha
Nizaziyeh
Rableh
Samalil
Shama - Krad Dasniyeh
Tadmor
Tal Dahab
Talbiseh
Taldu
Tiba
Tir Maallah
Wa'er
Zara